

الامتيازات الجبائية الممنوحة للنظام الجبائي المطبق على المؤسسات الجزائرية في ظل جائحة كورونا- دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية تلمسان -

The tax privileges granted to the tax system applied to Algerian institutions in light of the Corona pandemic - A case study of the Tax Directorate in Tlemcen-

¹ بن لدغم محمد

أستاذ محاضر بـ /مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي / جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-

m_benladghem@yahoo.fr

قُدِّم للنشر في: 27.09.2022 , قُبِلَ للنشر في: 24.10.2022 , نُشِرَ في: 15.12.2022

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الامتيازات الجبائية الممنوحة للنظام الجبائي المطبق على المؤسسات الجزائرية في ظل أزمة عالمية حادة عرفت بجائحة كورونا، والكشف عن مدى تأثير هذه الامتيازات الممنوحة للمؤسسات في هذه الجائحة، كما يهدف إلى معرفة واقع التحصيلات الضريبية في الأزمات ومدى كفاءة الحكومة في الحد من الآثار المترتبة التي خلفتها أزمة كورونا على مردودية المؤسسات من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى جراء الأزمات المالية، ومنه الوصول إلى نتائج ومحاولة إيجاد الحلول والإجراءات المناسبة لتحسين الوضعية المالية للدولة والمؤسسات وجعلها منيعة ضد الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الجبائية؛ النظام الجبائي؛ حصيلة الضرائب؛ جائحة كورونا؛ المؤسسات الجزائرية.

تصنيف JEL: H2, E62, K34, H71, P39 .

Abstract :

This research aims to study the tax privileges granted to the tax system applied to Algerian institutions in light of a severe global crisis known as the Corona Pandemic, and to reveal the extent of the impact of these privileges granted to institutions in this pandemic, and also aims to know the reality of tax collections in crises and the government's efficiency in reducing Among the effects of the Corona crisis on the profitability of institutions on the one hand, and the national economy on the other hand, as a result of financial crises, including reaching results and trying to find solutions and appropriate measures to improve the financial position of the state and institutions and make them immune to crises.

Keywords: Tax Privileges, Tax System, Tax revenue, Corona Pandemic, Algerian Institutions.

Jel Classification Codes: H2, E62, K34, H71, P39.

¹ المؤلف المراسل

مقدمة:

إن للجباية مكانة خاصة ومميزة و مهمة في التشريعات المالية حيث تعتبر الإيرادات الجبائية اهم مورد من الموارد الرئيسية لتمويل أنشطة الدولة و نفقاتها و بداية من هذه الأهمية تسعى الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة الى تطبيق القوانين الضريبية وتحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الجبائية بنوعيتها (المباشرة و الغير مباشرة) حيث تهدف الدولة دائما الى تطوير و تسهيل وسائل التحصيل لجعل المكلفين بالضرائب يوفون بالتزاماتهم.

وبسبب ما تعرض له العالم من الانتشار الهائل لوباء فيروس كورونا (كوفيد 19) و الذي ساد كل دول العالم بدون استثناء محدثا أزمات عالمية على جميع الأصعدة اقتصاديا اجتماعيا وصحيا . حيث ظهرت اول الحالات في بلدنا الجزائر خلال شهر مارس 2020 ما أدى بالدولة بالقيام بالإجراءات الاحترازية. هذه الإجراءات و السياسات التي من شأنها احتواء الازمة و كذلك الموازنة بين الوضع الصحي لها و الحالة الاقتصادية و المالية . وذلك من خلال القيام بوضع امتيازات جبائية منحت للنظام الجبائي المطبق على المكلفين بالضريبة بصفة عامة خلال هذا الظرف الصحي الخاص و مواكبته الى غاية زواله، وهو ما استدعى طرح الاشكالية الآتية:

ما هي أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الجزائرية في ظل جائحة كورونا؟

ومن أجل دراسة الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور يخص المحور الأول فيها ماهية النظام الجبائي، ثم المحور الثاني الخاص بماهية الامتيازات الجبائية، يليه المحور الثالث الخاص بالنظام الجبائي في فترة جائحة كورونا، وأخيرا المحور الرابع الذي خصصناه لدراسة حالة - مديرية الضرائب لولاية تلمسان - الفترة (2019-2021).

المحور الأول: ماهية النظام الجبائي

1- تعريف النظام الجبائي: يختص النظام الجبائي بالعديد من التعريفات نذكر منها التعريف بالمعنى الواسع على أنه: " مجموعة التشريعات أو السياسات و الأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية مقابل خاص ومباشر"².

2- أهداف النظام الجبائي: تتمثل أهم الأهداف التي يرمى تحقيقها من تصميم وتبني نظام جبائي معين في الآتي³:

الحصول على موارد مالية وحصيلية ضريبية وفيرة من أجل أن تستعملها الدولة في القيام بنشاطاتها في الحياة الاقتصادية ، ويعتبر هذا الهدف الأساسي المراد تحقيقه من وراء فرض الدولة للضرائب؛ تعتبر أداة هامة تمكن من تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية؛ إعادة توزيع المداخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة بعض الأزمات ذات الطابع الاجتماعي؛ حماية البيئة، فالنظم الضريبية الجديدة والمعاصرة أصبحت تتجه إلى فرض هذا النوع من الضرائب والتي تسمى " بالضرائب الخضراء" بهدف حماية المنظومة البيئية.

3- أشكال النظام الجبائي: يأخذ النظام الجبائي المطبق في الجزائر ثلاثة أشكال أو أنواع متمثلة في " الضرائب المباشرة "، " الضرائب الغير المباشرة " " والرسوم على رقم الأعمال "، والتي بدورها تنفرج إلى أنواع تدخل ضمن نطاقها، ويمكن ذكرها بدون شرح في الجدول الموالي⁴:

² بصاشي هدى، صفحة صليحة، " واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 109.

³ شلالى عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، " أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري"، الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات يومي 18-19 أبريل 2018، ص 03.

⁴ بصاشي هدى، صفحة صليحة، مرجع سابق ، ص ص 113-116 (بتصرف).

الجدول 1. أشكال النظام الجبائي

الضريبة على الدخل الإجمالي	الضرائب المباشرة	1
الضريبة الجرافية الوحيدة		
الضريبة على أرباح الشركات		
الرسم على النشاط المهني		
رسم التطهير		
الضريبة على الأملاك		
الرسم على القيمة المضافة	الرسوم على رقم الأعمال	2
الرسم الداخلي على الاستهلاك		
رسم المرور	الضرائب غير المباشرة	3
رسم الضمان و التعبير		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بصاشي هدى، صفحة صليحة، مرجع سابق، ص ص 113-116 (بتصرف).

4- مكونات النظام الجبائي: إن النظام الجبائي يتضمن طريقة عمل محددة تنظمها التشريعات، واللوائح التنظيمية المتضمنة النصوص الضريبية، و الأحكام المنظمة للأجهزة الادارية المكلفة بتطبيق وتنفيذ السياسة الضريبية، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها؛ يتكون النظام الجبائي من ثلاث مكونات أساسية هي⁵: أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة؛ مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضريبة، تمثل في مجموعها وسائل تحقيق الأهداف؛ مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية.

إضافة إلى اللوائح التنفيذية، والمذكرات التفسيرية التي تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة.

المحور الثاني: ماهية الامتيازات الجبائية: تمثل الامتيازات الجبائية العنصر المهم والمؤثر في النشاط الاقتصادي، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها دعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع المؤسسات على بلوغ أهدافها.

1- تعريف الامتيازات الجبائية: تعرف الامتيازات الجبائية على أنها "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع تحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"⁶؛ كما يعرفها البعض على أنها "مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة، ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى"⁷.

يطلق على هذه الامتيازات مصطلح اقتصادي آخر هو "التعريف الضريبي" والذي يشمل امتيازاً من نوع خاص، حيث يعرف بأنه "تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو التزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس، فهذا الامتياز يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين قصد استقطاب رؤوس الأموال الغير مستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجاً"⁸.

⁵ حراق مصباح، " قانون الضرائب المباشرة – النظام الجبائي الجزائري" ملف (PDF) موجود في العنوان الآتي: http://elearning.centre-univ-mila.dz/pluginfile.php/25037/mod_resource/content/1 " اطلع عليه يوم 2022/08/29.

⁶ زهية لموشي، " الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص 04.

⁷ Mike PFISTER, Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement , Paris, 2014, P 13.

⁸ المرسى السيد حجازي، "نظم وقضايا ضريبية معاصرة"، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، سنة 2008، ص 46-47.

2- أنماط الامتيازات الجبائية: إن مضمون الامتيازات الجبائية والتي نستطيع أن نسميها أيضا التحفيزات الجبائية يختلف باختلاف السياسات الجبائية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية لكل بلد. لكن رغم ذلك يمكن تحديد أنماط التحفيزات الجبائية التي يمكن أن يستفيد منها أصحاب المشاريع والاستثمارات. وتتلخص كما يلي:⁹

1-2- التحفيز الضريبي الممنوح عند تأسيس وإنشاء المشروع: ويعتبر بمثابة المرحلة الأولى لبداية المشروع الاستثماري، ويمكن أن تأخذ هذه التحفيزات الأشكال التالية:

1-1-2- تحفيزات ضريبية في شكل إعفاءات أو تخفيضات في رسوم التسجيل والتأسيس: تقوم الدولة بإعفاء المستثمر من مختلف المصاريف المتعلقة بسداد الرسوم والضرائب الخاصة بالتوثيق، فيستفيد المستثمر من مثلها من إعفاءات رسوم الشهر وعقود التأسيس.

1-2-2- إعفاء الأصول الرأسمالية والمعدات والأدوات والتركيبات ووسائل النقل والمواد الأولية: بعد مرحلة التأسيس تأتي مرحلة تجهيز المشاريع الاستثمارية بالمعدات والأدوات التي تدخل في نشاط المشروع، وهي المرحلة التي يحتاج فيها المستثمر، دعما قويا من أجل إطلاق المشروع، وتتعلق الإعفاءات في الغالب من هذه بالرسوم الجمركية التي تسمح للمستثمرين استيراد آلات المواكبة للتطور التكنولوجي وذات الكفاءة العالية في الأداء.

وكتحفيز غير مباشر يمكن أن يستفيد منه المستثمر فيما يتعلق بالرسوم، هو فرض رسوم جمركية على الواردات وعلى المنتجات المماثلة المنتجة داخل الدولة، مما ينعكس بالنتيجة على الأسعار والتكاليف وبالتالي يتم تصريف المنتج المحلي بسهولة وتكاليف أقل مقارنة بالسلع والمنتجات المستوردة.

2-2- التحفيزات الجبائية الممنوحة في فترة الاستغلال: وهي المرحلة الأساسية في حياة المشروع الاستثماري التي تصاحبه فيها الإعفاءات الجبائية، ويكون الشكل التحفيزي كالتالي:¹⁰

1-2-2- الإعفاء الضريبي: والذي يعني إعفاء المستثمر من دفع الضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب وتلك حسب جملة من الشروط، وقد يكون الإعفاء جزئي أو كلي. وحسب أهمية النشاط بالنسبة للاقتصاد الوطني. حجمه والموقع الجغرافي... إلخ من الشروط التي يمكن أن ينظمها هذا الإعفاء ويمكن تصنيف الإعفاءات الضريبية حسب الغرض الذي منحت من أجله فنجد إعفاءات سياسية لتوثيق الروابط السياسية والعلاقات مع الدول بهدف منع الازدواج الضريبي. وإعفاءات اجتماعية بمنح للأفراد والمؤسسات معينة ليس هدفها الربح، مثل المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية، لما لهذه الأخيرة دور محوري في بناء المجتمعات.¹¹

2-2-2- التخفيضات الضريبية: والتي تعني تخفيض المعدلات الضريبية عن معدلات السائدة، حيث يتم تصميم لعمليات المشروع وكمدخل لتحقيق النتائج المطلوبة نجد المعدلات الضريبية ترتبط عكسيا مع هذه النتائج، فترتفع المعدلات في حالة تراجع نتائج المشروع الاستثماري.

⁹ محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، " التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 2، العدد 01، جوان 2015، ص92.

¹⁰ محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، مرجع سبق ذكره، ص93.

¹¹ عبد الحليم كراجة، هيثم العبادي. المحاسبة الضريبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، الأردن 2000، ص26-29.

2-2-3- نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق، وبالتالي كلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.¹²

2-2-4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.¹³

2-3-3- التحفيزات الممنوحة على عمليات التصدير: في إطار دعم المنتج الوطني لمواجهة المنافسة الأجنبية تمنح الدولة تحفيزات تتعلق بمجال التصدير و التي تأخذ الأشكال التالية¹⁴:

2-3-1- امتياز ضريبي على الدخل: تستفيد الشركات المصدرة من إعفاء كلي في ظروف معينة حسب نوع المنتج المصدر، كما يمكن حصول هذه الشركات على امتياز ضريبي آخر حسب حجم الصادرات.

2-3-2- امتياز على الرسوم الجمركية: بالاستفادة من الإعفاءات الكلية أو الجزئية من الرسوم الجمركية على المدخلات أو الممتلكات المستخدمة والتي تدخل في عملية إنتاج الصادرات.

3- خصائص الامتيازات الجبائية: تتضمن الامتيازات الجبائية عدة خصائص تتميز بها تترجم أغليبيتها في شكل إجراءات نلخصها في الأشكال الآتية¹⁵: **إجراء اختياري:** أي أن للمستثمرين حرية الاختيار بين الاستفادة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الجبائية؛ **إجراء هادف:** إن هدف أي دولة من منح التحفيزات الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية؛ **إجراء له مقاييس:** باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان إقامته، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا؛ **إجراء له مقابل:** حيث يلتزم المستفيد من الامتيازات بجملة من الشروط مقابل استفادته من هذه المزايا¹⁶؛ **وسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

4- أهداف الامتيازات الجبائية: تسعى الامتيازات الجبائية على تحقيق أهداف قد تكون هذه الأخيرة إما على المدى القصير أو أهداف استراتيجية على المدى الطويل والتي من أهمها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهي كالتالي¹⁷:

¹² طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، 2009، ص318.

¹³ طالبي محمد، نفس المرجع السابق، ص318.

¹⁴ ALIOUAT YASSINE, « L'effet des incitation fiscales sur l'investissement Etude de cas : Agence National de Développement d'investissement (ANDI) », Mémoire de Master en sciences économiques, Université akli mohand Bouira, 2014-2015, PP : 16-17 (بتصرف).

¹⁵ زينات اسماء، " دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص: 112-113.

¹⁶ سلطاني سمير، بوشخي عائشة، " دور المزايا الجبائية والتيسير الجبائي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات في الجزائر -دراسة احصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان"، "les cahiers du mecas"، المجلد 17، العدد 03، 2021، ص 457.

¹⁷ شعباني لطفي، زرقواد وسام، " واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007-2015)"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص 193.

4-1- الأهداف الاقتصادية: يكمن الهدف الأول في تنمية الاستثمار عن طريق تشجيع الامتيازات الجبائية لتراكم رؤوس الأموال، وذلك من خلال تخفيف هذه الامتيازات للعبء الجبائي ومن ثم حجم التكاليف، نظرا لعدم تحقيق المؤسسات نتائج مهمة في سنواتها الأولى؛ أما بالنسبة لهدف آخر فإن زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا وذلك من خلال تنمية الاستثمار الذي يؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي والفروع الانتاجية، وسيستج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة وبالتالي رفع حجم الحصيلة الضريبية.

4-2- الأهداف الاجتماعية: يعد التخفيض من معدلات البطالة من بين أهم أهداف الامتيازات الجبائية، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات تشجيع التشغيل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة، فتمكن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص من توفير موارد مالية، حيث يسمح إعادة الاستثمار هذه الموارد بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، تتطلب تشغيل يد عاملة جديدة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمار نحو المناطق التي تحتاج التنمية في مختلف القطاعات.

5- شروط فعالية الامتيازات الجبائية: قد تصل سياسة الامتيازات الجبائية إلى مستوى لا بأس به من الفعالية، لكن الوصول إلى هذا القدر أو المستوى بنجاح هذه السياسة وبلوغها للأهداف المختلفة مرهون بجملة من الشروط منها¹⁸: يجب توجيه الامتيازات الجبائية إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولوياتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة؛ يتوجب تناسبها مع درجة أهمية كل نشاط؛ يجب تغطية العبء الناتج عنها بالنسبة لميزانية الدولة؛ تقييم هاته السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الاستثمار وتوزيعها الجغرافي، وحجم اليد المستغلة، وحجم الصادرات خارج المحروقات... إلخ، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هذه السياسة و الأهداف المرغوبة؛ صياغة معايير الأهلية بأكبر قدر ممكن من الدقة و التحديد حتى يقتصر منح الامتيازات للمؤسسات المتمتعة بأعلى معايير الجودة والموضوعية والقابلة للقياس؛ تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هاته الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

المحور الثالث: النظام الجبائي في فترة جائحة كورونا

1- ماهية فيروس كورونا وأسباب انتشاره في الجزائر

1-1- ماهية فيروس كورونا "كوفيد 19": يعد فيروس كورونا (Corona Virus) أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة باستثناء الإصابة بنوعية المعروفين بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (الإصابة بنوعية المعروفين بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) الذي ظهر في 2012 والمتلازمة التنفسية الحادة الوحيدة (SARS) الذي ظهر في 2003 بالإضافة إلى النوع المستحدث الذي ظهر في الصين في نهاية سنة 2019.¹⁹ ويعد وباء كورونا جائحة عالمية جارية لمرض أكتشف في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان وسط الصين وأطلق عليه COVID-2019 وقد صنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 كوباء عالمي خطير.²⁰

1-2- أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر: من بين الأسباب نجد²¹: عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من إيطاليا وفرنسا ومع ذلك لم تعلق الحكومة

¹⁸ رمضان حلا، " آثار التحفيز الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002/2001، ص 178.

¹⁹ منظمة الصحة العالمية الموقع المخصص لفيروس كورونا المستجد:

(who.int/ar/emergencies/diseases/novel-corona virus 2019)

²⁰ وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات Covid19.sante.gov.dz

²¹ سماح سهابلية، " الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر" مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، 2020، ص 28.

النشاط؛ التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد-19؛ نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي؛ قلة المعلومات عن هذا الفيروس بصفته فيروس حديث.

2- آثار فيروس كورونا على المؤسسات الجزائرية: هناك عدة عوامل تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشاً لا يقوى على مواجهة أزمة كهذه رغم عدم توفر صفات المضاربة في الأسواق المالية، لكن أهم العوامل الحديثة التي من شأنها التسريع بوتيرة الصدمة وهي²²: السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الجزائر 2006-2008 (خاصة زيادات الأجور دون مقابل حقيقي) والتي لم ترافقها سياسات فعالة لزيادة الإنتاجية وخلق الفرص مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم؛ الاعتقاد الخاطئ بنجاعة سياسة التقشف أثناء انخفاض أسعار النفط 2014-2015 حيث أن هذه السياسة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي وزيادة عجز الميزان التجاري وتفاقم معدلات البطالة؛ التمويل الغير تقليدي في سنة 2018 الذي أدى إلى ارتفاع آخر لمعدل التضخم والذي يعتبر أيضا ورقة كان من اللازم الحفاظ عليها لإخراجها أثناء هذه الأزمة؛ التبعية للريع النفطي؛ السياسة الصحية وعدم وضوح ودقة البيانات الخاصة بالوباء في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة للتشخيص؛ الحجم الكبير للاقتصاد الموازي، والنشاطات غير مسجلة والذي بفعل الحجر يؤدي إلى تكبيل الكثير من القوى العاملة ومنعها من تحقيق الدخل الذي يؤمن استهلاكها.

3- التدابير المتخذة للحد من فيروس كورونا : في إطار تطبيق تدابير التيسر التي اتخذتها السلطات العمومية دعما للمتعاملين الاقتصاديين المتأثرين ماليا جراء الأزمة الصحية لفيروس كورونا لقد قامت المديرية العامة للضرائب بعدة تدابير هي:²³

3-1- الغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المطبقة في حالة الإيداع المتأخر للتصريحات ودفع الحقوق والضرائب والرسوم المتعلقة بها: يشمل هذا التدبير: التصريحات الشهرية المتعلقة بشهر فبراير 2020 وما يليه؛ التصريحات المتعلقة بالفصل الأول والثاني من نفس السنة؛ التصريحات السنوية للتأخر أو المداحيل للسنة المالية 2019؛ جداول فرض الضريبة التي حدد تاريخ إدراجها في التحصيل ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020، فسيتم أيضا إلغاء عقوبات التأخير الواقعة على عاتق المكلفين بالضريبة.

3-2- إجراءات التضامن: تنص التشريعات الجبائية والجمركية السارية على أن الجمعيات أو الأعمال ذات الطابع الإنساني أو الخيري المعتمدة وكذا الهلال الأحمر الجزائري يستفيدون من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص البضائع المرسله إليهم كهبات والمخصصة للتوزيع المجاني لأغراض خيرية أو طبية.

3-3- تأجيل إيداع الصريحتات الجبائية
3-3-1- التصريح الشهري Gn°50: المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الربح الحقيقي والمهن الحرة. ولقد تم تمديد أجل إيداع التصريح لشهر فبراير ومارس وأفريل وماي إلى غاية 21 جوان 2020. أما المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، فيواصلون إيداع تصريحاتهم الشهرية ودفع الضرائب والرسوم المستحقة إلكترونيا.

3-3-2- التصريح الفصلي Gn°50ter: المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة. التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي/ أجور الفصل الأول من سنة 2020.²⁴ وتم أيضا تمديد أجل إيداع التصريح الفصلي لسلسلة Gn°50ter المتعلق بأجور الثلاثي الأول من سنة 2020 إلى غاية يوم الأحد 21 جوان 2020؛ تمديد أجل اكتتاب التصريحات السنوية للتأخر والمداحيل (G11, G4, G) إلى غاية 30 جويلية 2020؛ تمديد أجل اكتتاب التصريح التقديري لرقم الأعمال أو للإيرادات المهنية (Gn°12) بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

²² معمر بونوار، "التداعيات الاقتصادية للجائحة كوفيد-19"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 02، 2020، ص: 240-241.

²³ وكالة الأنباء الجزائرية.

²⁴ نفس المرجع.

3-4-إطلاق البوابة الإلكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني.

تحت إشراف المديرية العامة للضرائب تم إطلاق بوابة إلكترونية تحت اسم "مساهمتك" تتيح للمكلفين بالضريبة التابعين لقياسات الضرائب التصريح والدفع عبر الانترنت، ولقد تم اختيار وهران كموقع تجريبي إلى أن يتم تعميم عملية التصريح والدفع عبر الانترنت ليشمل تطبيق "جبايتك" لتوسيع على كل الولايات.²⁵

المحور الرابع: دراسة حالة – مديرية الضرائب لولاية تلمسان – الفترة (2019-2021)

نظرا لطبيعة الموضوع أنه يقتضي التعرف على أهم وبعض الامتيازات الجبائية التي منحت للنظام الجبائي المطبق على المؤسسات الجزائرية في ظل جائحة كورونا، يرى الباحث أنه من أولى الأولويات التطرق إلى الوضعية العامة التي شهدتها الجزائر خلال هذه الجائحة في الفترة (2019-2021)، ثم بعد ذلك الدخول مباشرة في دراسة الحالة لمديرية الضرائب خلال هذه الفترة.

1- دراسة تحليلية لازمة كورونا و اثرها في الجزائر خلال فترة 2019-2021.

جائحة كورونا هي جائحة عالمية اكتشفت في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية لتنتشر بعد ذلك في أنحاء العالم لتصبح وباء عالمي خطير. بالرغم من سرعة انتشار الوباء إلا ان الجزائر لم تسجل أي حالة إصابة خلال سنة 2019، لتسجل الجزائر أول حالة إصابة بهذا الوباء في 25 فيفري 2020 و منذ ظهور أول حالة بالفيروس في الجزائر. بدأت هاداه الجائحة بالتفشي والانتشار تدريجيا في ظل حالة استهتار و اللامبالاة ليصل متوسط عدد الحالات المصابة في شهر مارس 2020 الى 132 حالة إصابة و 9 حالات وفاة مما دفع بالدولة الجزائرية الى اتخاذ إجراءات وقائية لاحتواء هذا الوباء و لكن دون جدوى ليستمر في الانتشار بشكل سريع الى ان وصل متوسط عدد الحالات المصابة الى 563 و 10 حالات وفاة خلال شهر جويلية من سنة 2020 ليعرف قطاع الصحة عجز في مواجهة هذا الفيروس مما أدى إلى تدهور الوضع الصحي للبلاد للأسوء، وبلغ ذروته في شهر أكتوبر حيث وصل عدد المصابين 978 ، صاحبه ارتفاع رهيب في عدد الوفيات ليصبح متوسط عدد الوفيات 21 وفاة يوميا، مما وضع الجزائر في ظل ازمة جديدة أثرت على كل المجالات منها الصحية و الاقتصادية. وبالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته الحالة الصحية في الأشهر الاولى من سنة 2021 من خلال هبوط عدد الحالات الجديدة المسجلة يوميا، بدأ التزايد مجددا بسبب الموجة الثانية و التي كانت أكثر حدة من الموجة الأولى، حيث سجلت أعلى المستويات من الإصابات و الوفيات خلال هذه السنة بمتوسط عدد إصابات مسجلة 1203 خلال شهر جويلية 2021. وكما سجلت هذه السنة أعلى نسبة وفيات خلال شهر اوت بمتوسط 37 حالة وفاة يوميا. في حين عرفت الجزائر تحسن ملحوظ في نهاية السنة كما توضحه الاحصائيات في الجدولين التاليين (02) و (03):

الجدول 2. متوسط عدد الاصابات اليومية بفيروس كورونا لسنة 2020 (بداية من شهر مارس)

المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة	المرحلة السابعة	المرحلة الثامنة	المرحلة التاسعة	المرحلة العاشرة
متوسط عدد الإصابات اليومية	132	158	148	336	563	339	281	978	953	287
متوسط عدد الوفيات اليومية	9	14	7	8	10	13	10	8	21	16

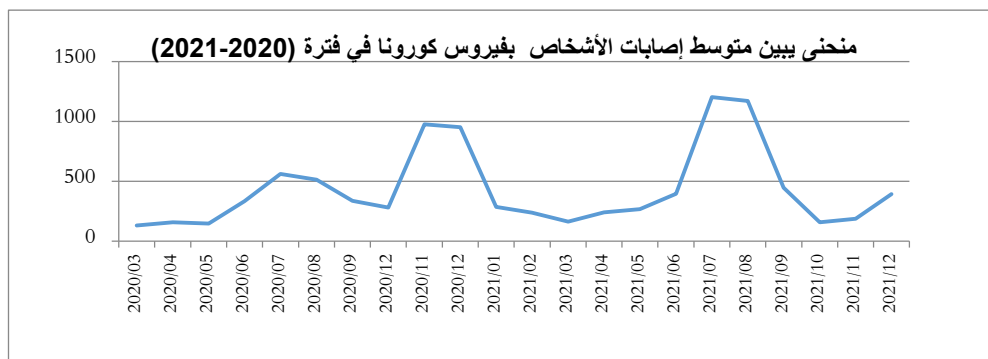
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات

²⁵ وكالة الأنباء الجزائرية.

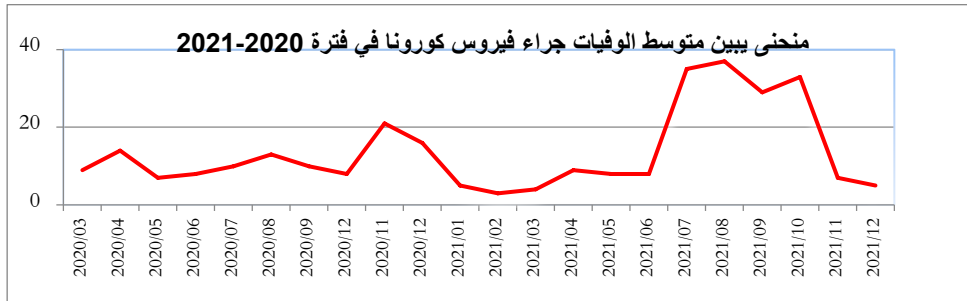
الجدول 3. متوسط عدد الاصابات اليومية بفيروس كورونا لسنة 2021

الاشهر	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يولي	يون	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير
متوسط	395	187	158	447	1172	1203	397	269	242	163	239	287
متوسط حالات الوفيات اليومية	5	7	33	29	37	35	8	8	9	4	3	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات

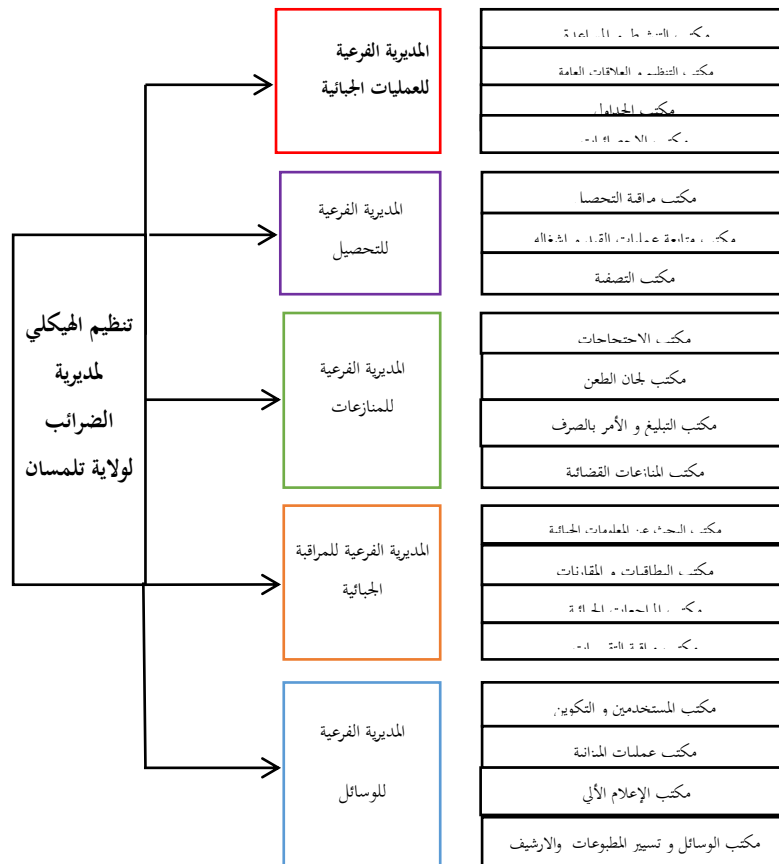
ومن هنا نلاحظ ان سبب تدهور حالة المؤسسات هو جائحة كورونا و الإجراءات الوقائية التي إتخذتها الدولة لاحتوائها من خلال تعليق العمل و النشاطات لفترة طويلة، ووضع حجر كلي و تعليق كل الاعمال الاقتصادية، مما اجبر الحكومة على التدخل للتخفيف من حدة الوضع الذي كانت تعاني منه المؤسسات و ذلك بمنح ودخول امتيازات جبائية وضعتها الدولة حيز التنفيذ.

2- مديرية الضرائب لولاية تلمسان والهيكل التنظيمي لها:

تعتبر مديرية الضرائب لولاية تلمسان هيكلًا خارجيًا لوزارة المالية (المديرية العامة للضرائب)، وفي الوقت نفسه مديرية تنفيذية تابعة للمجلس التنفيذي لولاية تلمسان. تنظم مديرية الضرائب للولاية في خمس (5) مديريات فرعية، وذلك طبقًا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.²⁶

2-1 الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب – تلمسان

الشكل 1. الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب – تلمسان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

3- دراسة تحليلية حول آثار الامتيازات الجبائية لدعم المؤسسات خلال جائحة كورونا.

ستتطرق في هذه النقطة إلى دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي طرأت على الإيرادات الضريبية و غرامات التحصيل ومناقشة الأسباب التي أثرت عليها، مع ذكر الامتيازات الجبائية التي منحتها الدولة للحد من آثار هذه الجائحة على المؤسسات والإيرادات الضريبية.

²⁶ أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 2009/20.

3-1- الضريبة على أرباح الشركات IBS: لقد أسست هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية ل 1991، وهي تعد ضريبة سنوية مباشرة وصريحة، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين.

الجدول 4. الحصيلة السنوية لضريبة كل أرباح الشركات IBS ونسبة التغير مقارنة بالسنة التي قبلها خلال فترة 2019-2021.

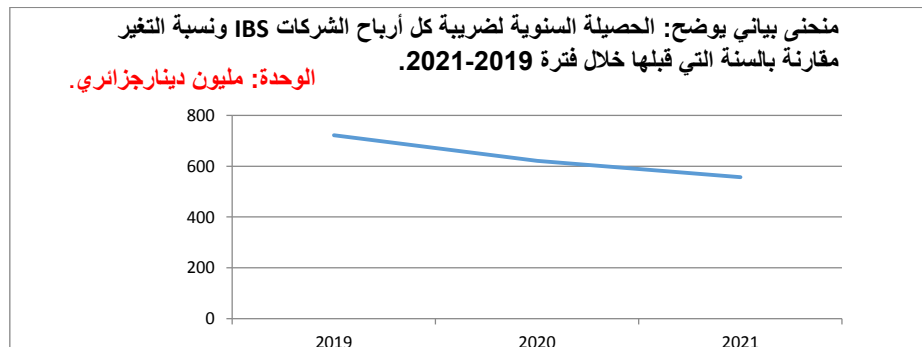
الوحدة: مليون دينار جزائري.

2021	2020	2019	السنوات IBS
557	621	722	مجموع الحصيلة السنوية
% - 11	% - 14	/	نسبة التغير
- 64	- 101	/	التغير في القيمة المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مكتب الإحصائيات لمديرية الضرائب.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يمثل الحصيلة السنوية للضرائب على أرباح الشركات لفترة 2019-2021 وأن هناك تراجع واضح ففي سنة 2019 والتي تعد سنة عادية خالية من الأزمات قدر مبلغ الحصيلة السنوية لهذه الضريبة ب 722 مليون دج. ونلاحظ خلال سنة 2020 انخفاضا واضحا في الحصيلة الضريبية والذي قدر ب 14%، حيث كان مبلغ الانخفاض هو 101 مليون دج، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى جائحة كورونا العالمية حيث كانت بدايتها في سنة 2020، والتي أثرت على المؤسسات وعلى أرباحها السنوية. وكما استمر الانحياز في حصيلة الضريبة سنة 2021 وذلك ب 11% حيث قدرت الحصيلة ب 557 مليون دج حيث كان السبب في استمرار الانحياز هو محدودية الموارد التي تمتلكها المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة وأيضا الضرر الذي استمر على المدى البعيد، ليكون رد فعل الحكومة بتنفيذ تدابير لتخفيف الانعكاسات المالية السلبية على المؤسسات والضرائب وذلك باتخاذ القرارات التالية:

تأجيل ايداع التصريحات الجبائية التالية والمتمثلة في التصريح الشهري Gn°50 فتم تأجيل التصريح لشهري فبراير ومارس ودفع الحقوق والرسوم المتعلقة بها إلى غاية 20 ماي 2020، كما قرر تمديد أجل ايداع التصريح السنوي للنتائج (الميزانية السنوية والملحقات) الى غاية 30 جوان 2020 كما تم أيضا تجديد تأجيل دفع القسط للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات الى غاية 20 جوان 2020، بالإضافة إلى **وضع رزمة زمنية للدفع** تمكن المكلفين بالضريبة الذين يعانون من وضعية مالية صعبة، التماس من جدول زمني لتسديد ديونهم الجبائية، أو التعديل على الجدول بالنسبة من الجدول الزمني قبلا، **وتعليق عملية فرض الضريبة على الأرباح الغير موزعة.**



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مكتب الاحصائيات لمديرية الضرائب..

3-2- الرسم على النشاط المهني TAP: الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر ولقد أنشأت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1996.

الجدول 05 . الحصيلة السنوية للرسم على النشاط المهني والتغيرات التي طرأت على قيمتها خلال فترة 2019-2021.

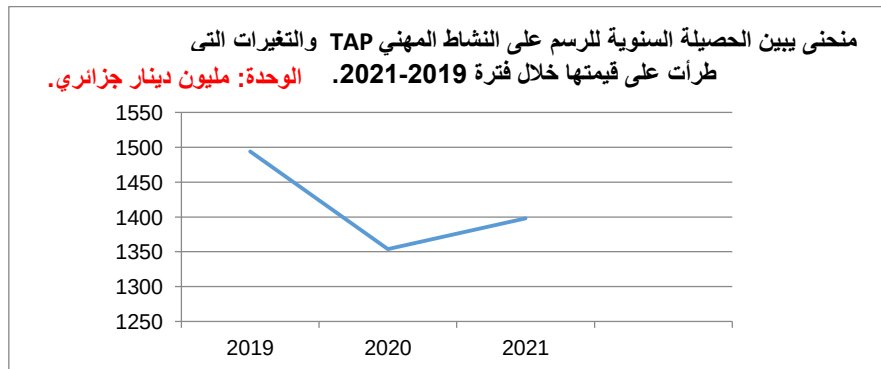
السنوات	2019	2020	2021
TAP			
مجموع الحصيلة السنوية	1494	1354	1398
نسبة التغير	/	-09%	+03%
التغير في القيمة المالية	/	- 140	+44

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مكتب الاحصائيات لمديرية الضرائب.

من خلال ملاحظة نتائج جدول حصيلة الرسم على النشاط المهني (TAP) خلال السنوات الثلاث حيث سجلت مبلغا قدره 1494 مليون دج خلال سنة 2019 والتي تعتبر سنة عادية دون أزمات، في حين قد شهدت الجملة الضريبية انخفاض كبير سنة 2020 ونسبة 9% حيث انخفضت الحصيلة من 1494 مليون دج الى 1354 مليون دج.

ليوضح لنا أن هذا الانخفاض سببه الاجراءات الاحترازية المطبقة من الحكومة ردا على تداعيات أزمة جائحة كورونا التي شهدتها الجزائر، وتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 20 - 70 المؤرخ في 24 مارس سنة 2020 والذي يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته منها إغلاق جميع الأنشطة التجارية باستثناء تلك التي تضمن توفير السكان، وتقليل 50% من العمال في المؤسسات العمومية والخاصة، إغلاق جزئي على الولايات بسبب اتباع بروتوكول الحجر الصحي.

أما في سنة 2021 نلاحظ تحسن طفيف قدره 3% والسبب يعود إلى رفع التدابير الاحترازية وتخفيف المؤسسات لمزاولة نشاطهم ومع ذلك لم تكن كافية بسبب الضرر الكبير الذي لحق بالمؤسسات.



من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر.

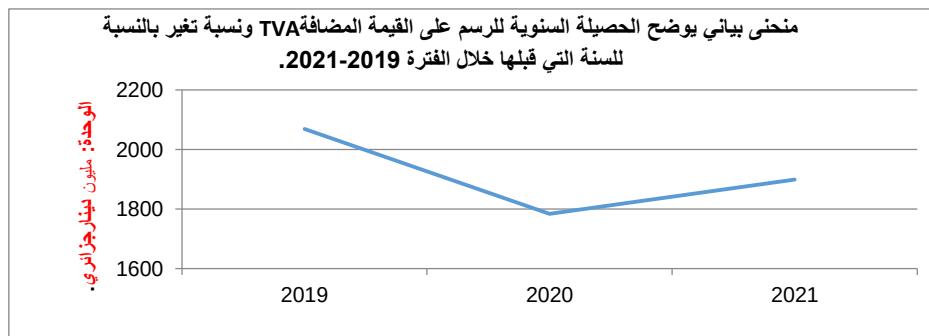
3-3- الرسم على القيمة المضافة (TVA): الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة وضريبة على الاستهلاك، ويطبق على العمليات التي تدخل في إطار النشاط الصناعي أو التجاري أو حرفي بمعدل 19% أو 9% في بعض المجالات منها الأنشطة والمواد ذات استهلاك واسع أو ذات أولوية اجتماعية، والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية.

الجدول 06. الحصيلة السنوية للرسم على القيمة المضافة (TVA) ونسبة تغير بالنسبة للسنة التي قبلها خلال الفترة 2019-2021.

السنوات	2019	2020	2021	الوحدة: مليون دينار
TVA				
المبلغ	2069	1784	1899	
نسبة التغير	/	% - 14	% + 06	
التغير في القيمة المالية	/	-285	+115	

من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر.

يوضح الجدول الإيرادات الضريبية للرسم على القيمة المضافة خلال السنوات الثلاث حيث أن الحصيلة السنوية عرفت هبوطا حاد في سنة 2020، فقدت الحصيلة 2069 مليون دج في 2019 في حين سجلت مبلغا قيمته 1784 مليون دج أي خسارة 14%. وأكبر سبب في الانخفاض الذي حصل للضريبة سنة 2020 كان جراء أزمة وباء كورونا التي أثرت على النشاطات المختلفة بسبب التدابير الاحترازية التي طبقتها الحكومة أو من الوباء بحد ذاته الذي أثر على المعاملات التجارية مع الدول الخارجية أو في داخل الجزائر. وللحد من هذه الآثار السلبية في المؤسسات، سعت الدولة إلى تكريس إعفاءات مؤقتة لمواجهة الجائحة، على سبيل المثال إعفاء الرسم على القيمة المضافة على المواد الصيدلانية، والمستلزمات الطبية، وعلى البضائع المرسلة إليهم كهبات والمخصصة للتوزيع المجاني. لأغراض خيرية أو طبية، وكان هذا ما أدى إلى انخفاض في حصيلة السنوية للرسم على القيمة المضافة. أما في سنة 2021 عرفت ارتفاع في الحصيلة الضريبية بنسبة 06% وذلك يعود إلى إلغاء الإعفاءات المؤقتة ومزاولة أغلبية الشركات نشاطاتها.



من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر.

4- دراسة وتحليل لقيمة عقوبات التحصيل خلال الفترة 2021-2019: نستعرض في هذه النقطة قيمة الغرامات على التحصيل التي قمنا بإجراء دراسة عليها خلال بغية الوقوف على التأثير الذي طرأ عليها خلال فترة 2019، 2020، 2021.

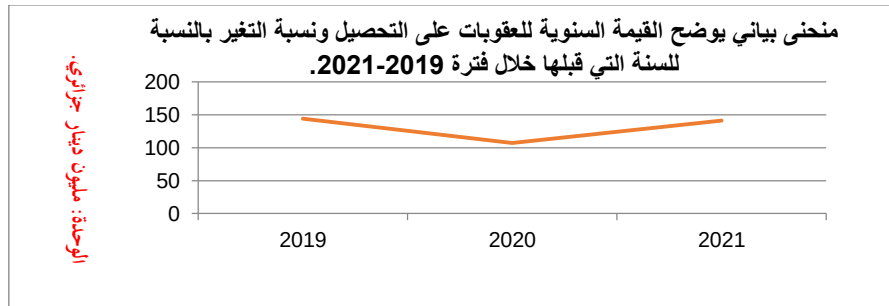
الجدول 07. القيمة السنوية للعقوبات على التحصيل ونسبة التغير بالنسبة للسنة التي قبلها خلال فترة 2019-2021.

السنوات	2019	2020	2021
مجموع الحصيلة السنوية	144	107	141
نسبة التغير	/	-26 %	+ 32%
التغير في القيمة المالية	/	- 37	+ 34

من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر.

من خلال الجدول نلاحظ أن الانخفاض في قيمة غرامات التحصيل قد سجل أعلى نسبة في سنة 2020 بنسبة تقدر ب 26% ومبلغ قيمته 37 مليون دج حيث مبلغ غرامات التحصيل في 2019 قدر ب 144 مليون دج و هي تعتبر سنة مرجعية خالية من الأزمات، ليتضح أن السبب وراء هذا الانخفاض هو البيان لمديرية العامة للضرائب في إطار دعم المؤسسات، والذي تم من خلاله **إلغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المطبقة** في حال الإيداع المتأخر للتصريحات ودفع الحقوق والضرائب والرسوم المتعلقة بها، ويشمل هذا التدبير: التصريحات الشهرية المتعلقة بشهر فبراير 2020 وما يليه، التصريحات المتعلقة بالفصل الأول والثاني من نفس السنة، التصريحات السنوية للنتائج أو المداحيل للسنة المالية 2019، جداول فرض الضريبة التي حدد تاريخ ادراجها في التحصيل ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020، بالإضافة إلى الاستفادة من جدول زمني لدفع الضرائب والرسوم بالتقسيط.

في حين عرفت سنة 2021 ارتفاع في قيمة غرامات التحصيل بنسبة 32% وذلك بسبب الغاء قرار الذي طبقته الحكومة الذي ينص على الغاء الغرامات والزيادات والعقوبات.



من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر.

خاتمة

تطرقت الدراسة إلى إبراز أهم الامتيازات الجبائية التي منحت للمؤسسات الجزائرية على اختلاف أنواعها خلال جائحة كورونا على المؤسسات، باعتبارها سياسة اعتمدتها الدولة في الحد من الأزمات المالية ومُحفّزا للمؤسسات على الاستثمار، مما أدى إلى تقديم مساعدات ومد يد العون للمكلفين بالضريبة بمختلف أشكاله من تأجيل وإعفاء وإلغاء بإجراءات تبسيطية للغاية تتوافق ووضعتهم المرحلة خلال الجائحة، فبالرغم من هذه الامتيازات المقدمة إلا أنها لم تكن كافية في دعمها خلال الجائحة، كما أن الدولة شهدت في تلك الفترة تراجع كبير في التحصيلات الضريبية مما ينتج عنه نقص حاد في الوعاء الضريبي، وبالتالي يؤدي إلى النقص في الإيرادات الجبائية والتي تعتبر أهم مورد من الموارد الرئيسية لتمويل أنشطة الدولة ونفقاتها.

النتائج:

- أظهرت الدراسة أن جائحة كورونا قد أثرت بشكل سلبي على المؤسسات؛
- التحصيلات الضريبية تراجعت بشكل كبير جراء الأزمة؛
- جائحة كورونا فرضت على السلطات وضع امتيازات جبائية، تتماشى مع التدابير المتخذة في ظل جائحة كورونا؛
- نقص في التحصيل الضريبي لصالح ميزانيات الدولة الذي أدى إلى تأثير سلبي على الإيرادات الجبائية؛
- عدم وجود آليات ونظم متقدمة عرقل عملية التحصيل الضريبي؛
- إن الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات لم تكن كافية في دعمها في ظل هذه الأزمة.

التوصيات:

- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة وإدارة الامتيازات الجبائية وبأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد، حتى يقتصر منح الامتيازات الجبائية لمستحقيها والتي تتميز بمعايير الموضوعية والقابلية للقياس؛
- يجب توجيه الامتيازات الجبائية إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولوياتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة؛
- تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هاته الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

المراجع:

الكتب:

- المراسي السيد حجازي، "نظم وقضايا ضريبية معاصرة"، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد الحليم كراجة، هيثم العبادي. المحاسبة الضريبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن 2000.

مجلات علمية وملتقيات:

- بصاشي هدى، صفحة صليحة، (2020) " واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 02، ص ص 105-123.
- زهية لموشي، (2018) " الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، ص ص 01-23.
- محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، (2015) " التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 2، العدد 01، ص ص 91-104.
- طالب محمد، (2009) "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، ص ص 313-332.
- زينبات اسماء، (2017)، " دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، ص ص 111-128.
- سلطاني سمير، بوشنخي عائشة، (2021)، " دور المزايا الجبائية والتيسير الجبائي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات في الجزائر — دراسة احصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان"، les cahiers du MECAS، المجلد 17، العدد 03، ص ص 452-467.
- شعباني لطفي، زرقواد وسام، (2016)، " واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية يومرداس الفترة (2007-2015)"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 2، ص ص 187-209.
- سماح سهيلية، (2020)، " الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر" مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، ص ص 26-37.
- معمر بونوار، (2020) " التناحيات الاقتصادية للجائحة كوفيد-19"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 02، ص ص 227-252.
- شلالى عبد القادر، عماره منال، محمد هاني، " أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري"، الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات يومي 18-19 أبريل 2018، ص ص 01-18

رسائل ماجستير ومذكرات ماستر:

- رمضان حلا، " آثار التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002/2001.
- ALIOUAT YASSINE، « L'effet des incitation fiscales sur l'investissement Etude de cas : Agence National de Développement d'investissement (ANDI) », Mémoire de Master en sciences économiques, Université akli mohand Bouira, 2014-2015.

مواقع الكترونية ومصادر أخرى:

- حراق مصباح، "قانون الضرائب المباشرة - النظام الجبائي الجزائري" ملف(PDF) موجود في العنوان الآتي: http://elearning.centre-univ-mila.dz/pluginfile.php/25037/mod_resource/content/1 "طلع عليه يوم 2022/08/29
- Mike PFISTER, Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement , Paris, 2014.